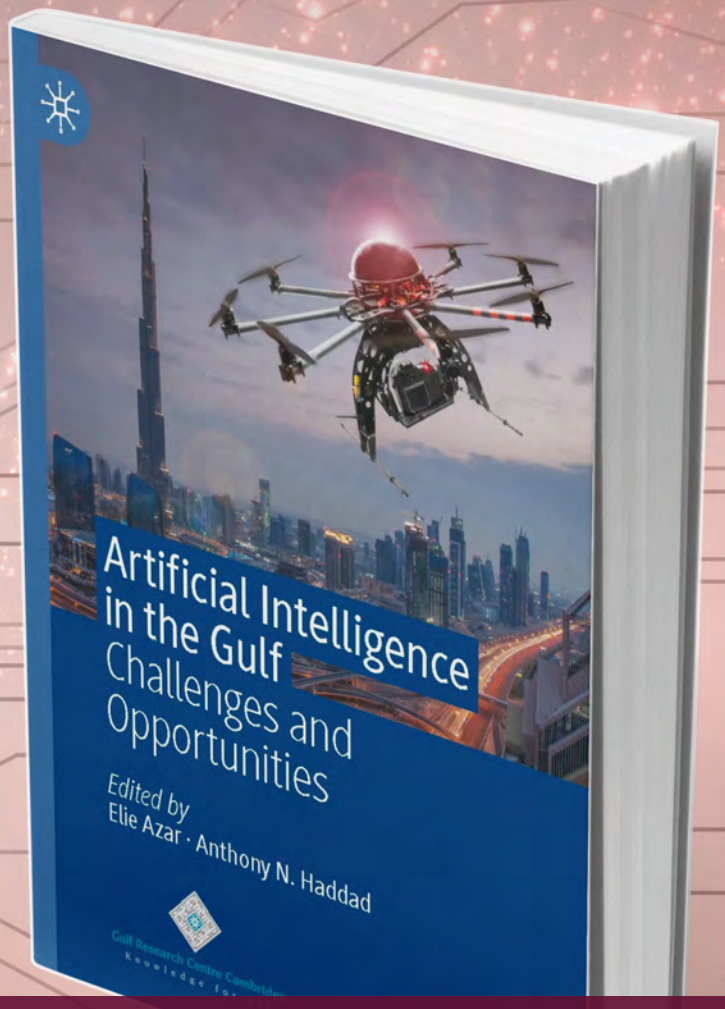

"الذكاء الاصطناعي في دول الخليج العربي – التحديات والفُرص"

إصدارٌ مرتقب عن دار نشر جامعة قطر

تسعى دار نشر جامعة قطر إلى مواكبة التطوُّرات ومتابعة المُستجدات في عالم الفكر والقراءة؛ لإفادة القارئ الخليجي والعربي بكل جديد. وفي ضوء ذلك أولت الدار عناية خاصة بمجالات الذكاء الاصطناعي، وتتبعت جديد الإصدارات في هذا الميدان، حتى وقفت على واحد من أبرز الإصدارات العلمية التي عُنيت بمعالجة هذا الموضوع من خلال رصد التحديات والفُرص المُستقبلية على مستوى دول الخليج العربية خاصة، وهو كتاب **«الذكاء الاصطناعي في دول الخليج العربي – التحديات والفُرص»**، وهو في الأصل كتاب محرر أصدره باللغة الإنجليزية مركز الخليج للأبحاث في كامبريدج نهايات عام 2021. وقد حصلت الدار على حقوق ترجمته ونشره باللغة العربية، وتُعد لنشره خلال أشهر قليلة.

يستند الكتاب إلى مجموعة مختارة من الأوراق البحثية المقدمة في ورشة عمل "الذكاء الاصطناعي في الخليج: آفاق وتحديات"، التي عُقدت يومي 15 و18 يوليو 2019 في جامعة كامبريدج في المملكة المتحدة. كجزء من ملتقى الخليج السنوي للأبحاث. وقد خضعت لمناقشات مستفيضة من المشاركين في الورشة من الأكاديميين والمتمرسين المختصين وواضعي السياسات في التخصُّصات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي من دول مجلس التعاون الخليجي.

يملأ الكتاب فراغًا مهمًا في الأعمال البحثية والمؤلفات المنشورة في هذا الباب؛ حيث يُقدِّم تجربة فكرية شاملة هي الأولى من نوعها حول تحديات الذكاء الاصطناعي وفُرصه وآثاره في دول مجلس التعاون الخليجية. وفي هذا الصدد، أُجريت دراسات الحالة لنستمد منها النتائج والرؤى المتميزة في تخصُّصات متنوعة شملت الهندسة وبناء السياسات والحوكمة والاقتصاد والعلوم الاجتماعية وعلوم البيانات. كما يضم هذا الكتاب خُلاصة مجموعة متنوعة من الأفكار والدروس المستفادة في مجال الذكاء الاصطناعي، مستهدفًا فئة واسعة تشمل المهنيين والأكاديميين والمسؤولين الحكوميين وصانعي السياسات ومتخذي القرار ورجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية.

يتكون الكتاب من خمسة أجزاء رئيسة. الجزء الأول: **المقدمة**؛ وتتضمن فصلين، تُقدِّم للقارئ مفهوم الذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى استعراض الأعمال السابقة في السياقات الدولية والمحلية لدول مجلس التعاون الخليجي، والوقوف على الثغرات والفجوات الموجودة في الأعمال البحثية مما يدفعك لاقتناء هذا المؤلَّف. الجزء الثاني: **البيانات والحوكمة والنُظم**؛ ويتضمن ثلاثة فصول تتناول دراسات حالة حول البيئة الداعمة اللازمة للاستفادة من التطوُّرات في سياق عدة مدن في دول مجلس التعاون الخليجي. الجزء الثالث: **الفُرص القائمة والتطبيقات القطاعية**؛ ويتضمن ثلاثة فصول تتناول دراسات حالة خاصة بمبادرات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في قطاعات مختلفة مثل القطاع المالي وقطاع الاقتصاد وقطاع الرعاية الصحية. الجزء الرابع: **المجتمع واليوتوبيا والديستوبيا** (المثالية والواقعية)؛ ويتضمن أربعة فصول تُقدِّم منظورًا اجتماعيًا فريدًا للذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى بعض الرؤى المُستقاة من دراسات حول النوع الاجتماعي والدين وعلم النفس والسعادة. الجزء الخامس: **الخاتمة**؛ وتقدم لمحة عامة عن الموضوعات التي تناولتها فصول الكتاب، كما تُسلِّط الضوء على أهم النتائج واتجاهات البحث المُستقبلي.

وقد قدَّم الكتاب تحليلات مُعقمة لجوانب مختلفة للذكاء الاصطناعي على المستوى الوطني في كل دولة من دول الخليج العربي. فعلى سبيل المثال، تناول الفصل الخامس منه أفكارًا وتصوُّرات حول ملف الذكاء الاصطناعي في دولة قطر، محاولاً الإجابة عن تساؤلات مهمة، كضرورة خضوع الذكاء الاصطناعي إلى التشريعات القانونية، ودور الحكومة في وضع تشريعات قانونية للذكاء الاصطناعي في ضوء المخاوف الأخلاقية والقانونية والأمنية المتزايدة لهذه التكنولوجيا.

وعلى صعيد دولة الإمارات العربية المتحدة، عرض الفصل الثالث دراسة الإجراءات الحالية والعوائق والحلول المُمكنة للكشف عن معلومات القطاع العام لأغراض البحث الأكاديمي في الدولة. مع تقديم إطار عمل لتلك الحلول بعد مُصادقتها لدى المسؤولين الحكوميين وذلك لتسهيل مشاركة البيانات في البلاد على أفضل مستوى، وهو ما يعتبر أحد الشروط الأساسية المهمة للبحث في المجالات القائمة على البيانات مثل مجال الذكاء الاصطناعي.

كما استعرض الفصل الرابع استراتيجية الذكاء الاصطناعي في مملكة البحرين بعد تحليل الأطراف المعنية المتعددة، ثم مناقشة الاستراتيجية من وجهات نظر مختلفة، بما في ذلك توفُّر رأس المال البشري، والدعم من المؤسسات الاقتصادية والمالية، وكذلك مواءمتها مع خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية وأولوياتها.

وهكذا، فقد عُني كل فصل بمعالجة قضية أو مسألة مركزة من طروحات الذكاء الاصطناعي، وما تضفيه على الساحة من تحديات وفُرص.